

مفهوم النظام الإقليمي وعناصره مدخل نظري تمهيدي لدراسة النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000

إعداد: الباحث / حسن حميد إبراهيم | الجمهورية اللبنانية
طالب دكتوراه في الحقوق / القانون العام / الجامعة الإسلامية في لبنان
E-mail: Cap.ibrahim@outlook.com | <https://orcid.org/0009-0009-6978-4556>

إشراف: الأستاذ الدكتور / علي أحمد خليفة | الجمهورية اللبنانية
دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية / العلوم السياسية | الجامعة اللبنانية
E-mail: dr-alikhalfieh@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0003-0097-8666>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.1>

تاريخ الاستلام: 2026/09/16	تاريخ القبول: 2026/10/08	تاريخ النشر: 2026/10/15
----------------------------	--------------------------	-------------------------

للاقتباس: إبراهيم، حسن حميد، (2026)، مفهوم النظام الإقليمي وعناصره مدخل نظري تمهيدي لدراسة النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000، إشراف أ.د. علي أحمد خليفة، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثاني عشر، العدد 34، السنة الثالثة، ص-ص 18-39. <https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.1>

المستخلص

تتناول هذه الدراسة مفهوم النظام الإقليمي وعناصره بوصفه إطاراً نظرياً لتحليل النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000. وتستعرض نشأة مفهوم الإقليمية واتجاهات تعريفه، ثم تطبقه على تطورات النظام العربي منذ أحداث 11 أيلول 2001 مروراً بإحتلال العراق 2003 ومشاريع «الشرق الأوسط الكبير»، وصولاً إلى الإسقاط بين المعتدلين والمُمانعين بعد 2006. كما تناقش الدراسة الأسباب الداخلية لضعف النظام وتفككه، وإشكالية إصلاح جامعة الدول العربية ومساراتها المستقبلية، معتمدة المنهجين الوصفي والتحليلي. وتخلص إلى أن ضعف الإرادة السياسية العربية وتصادم التغلغل الخارجي هما العاملان الأكثر تفسيراً لتراجع تماسك النظام.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي؛ النظام الإقليمي العربي؛ جامعة الدول العربية؛ التغلغل الخارجي؛ إصلاح الجامعة العربية؛ التكامل الإقليمي.

The Concept of the Regional System and Its Elements A Theoretical Introduction to the Study of the Arab Regional System after 2000

Author: Researcher / Hassan Hamid Ibrahim | Lebanese Republic
PhD Candidate in Law / Public Law | Islamic University of Lebanon
E-mail: Cap.ibrahim@outlook.com | <https://orcid.org/0009-0009-6978-4556>

Supervised by: Prof. Dr. / Ali Ahmed Khalifa | Lebanese Republic
PhD in Political Science | Lebanese University
E-mail: dr-alikhalifeh@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0003-0097-8666>
<https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.1>

Received : 16/09/2026

Accepted : 08/10/2026

Published : 15/10/2026

Cite this article as: Ibrahim, Hassan Hamid, (2026), The Concept of the Regional System and Its Elements A Theoretical Introduction to the Study of the Arab Regional System after 2000, Supervised by: Prof. Dr. / Ali Ahmed Khalifa, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 12, issue 34, Third year, pp. 18-39. <https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.1>

Abstract

This study examines the concept of the regional system and its elements as a theoretical framework for analyzing the Arab regional system after 2000. It traces the origins of regionalism, then applies this framework to developments since 9/11, the 2003 Iraq occupation, the “Greater Middle East” initiatives, and the moderate–rejectionist polarization after 2006. It further examines internal causes of the system’s weakness and fragmentation, and the prospects for reforming the Arab League, using descriptive-analytical methods. It concludes that weak Arab political will and rising external penetration best explain the system’s declining cohesion.

Keywords: Regional System; Arab Regional System; Arab League; External Penetration; Arab League Reform; Regional Integration.

Résumé

Cette étude examine le concept de système régional et ses éléments comme cadre théorique pour analyser le système régional arabe après 2000. Elle retrace les origines du régionalisme, puis applique ce cadre aux évolutions depuis le 11 septembre, l’occupation de l’Irak en 2003, les initiatives du « Grand Moyen-Orient », et la polarisation modérés-radicaux après 2006. Elle étudie aussi les causes internes de l’affaiblissement du système et les perspectives de réforme de la Ligue arabe, selon une méthode descriptive-analytique. Elle conclut que la faiblesse de la volonté politique arabe et l’ingérence extérieure croissante expliquent le mieux ce déclin.

Mots-clés : Système régional ; Système régional arabe ; Ligue arabe ; Ingérence extérieure ; Réforme de la Ligue arabe ; Intégration régionale.

مقدمة

لم يعد ممكناً، في عصر تشابك المصالح وتعدد الفاعلين، فهم حركة العلاقات الدولية بالاعتماد على مستوى تحليل واحد؛ فالظاهرة الدولية تتشكل عبر مستويات متعددة، يمتد نطاقها من الدولة القومية، بوصفها وحدة أساسية فاعلة، إلى النظام الدولي. وقد فرض هذا التعقيد على الباحثين في حقل العلاقات الدولية اعتماد مستوى تحليلي وسيط هو «النظام الإقليمي» (System Regional)، بوصفه حلقة تربط بين الكل الدولي وأجزائه الفرعية، وتفسر لماذا تتفاعل مجموعات معينة من الدول فيما بينها بدرجة أكثر وأكثر انتظاماً من تفاعلها مع محيطها الدولي الأوسع.

ويكتسب مفهوم النظام الإقليمي أهمية خاصة حين يُستخدم أداة لفهم التجمعات الإقليمية التي تربط بين وحداتها روابط جغرافية وتاريخية وثقافية ولغوية، ومن أبرزها «النظام الإقليمي العربي»، الذي مثل -منذ نشأته مع تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945- إحدى أهم التجارب الإقليمية في العالم غير الغربي. غير أن هذا النظام شهد منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات بنيوية عميقة أفضت إلى حالة من الضعف والتفكك في أدائه المؤسسي والسياسي، الأمر الذي يستدعي -قبل الخوض في تفسير أسباب هذا الضعف وسبل إصلاح الجامعة العربية- تأصيلاً نظرياً دقيقاً لمفهوم النظام الإقليمي وعناصره ومعايير قيامه، بوصف ذلك أرضية معرفية لا غنى عنها لأي تحليل لاحق.

وتأتي هذه الدراسة في إطار هذا التأصيل، إذ تُعنى بضبط المفهوم لغةً واصطلاحاً، وتتبع نشأته التاريخية، وعرض أبرز اتجاهات تعريفه في أدبيات العلاقات الدولية، ومناقشة أهم المداخل النظرية المفسرة لعملية التكامل الإقليمي (الوظيفية والوظيفية الجديدة والمقاربة المقارنة)، وصولاً إلى استخلاص الشروط والعناصر التي يقوم عليها أي نظام إقليمي فرعي، تمهيداً لتوظيف هذا الإطار في تحليل واقع النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000، والوقوف على الأسباب الداخلية لضعفه وتفككه، ومسارات إصلاح جامعة الدول العربية.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية دراسة مفهوم النظام الإقليمي وعناصره على المستويين النظري والعملي على النحو الآتي: الأهمية النظرية: يمثل مفهوم النظام الإقليمي أحد المفاهيم المحورية في نظرية العلاقات الدولية بوصفه مستوى تحليل وسيطاً بين النظام الدولي والدولة القومية، وضبطه بدقة يساهم في تطوير أدوات التحليل النظري لدراسة التجمعات الإقليمية عمومًا.

الأهمية العملية: يوفر الإطار النظري لمفهوم النظام الإقليمي وعناصره (الخصائص البنيوية، نمط القوة، نمط السياسات والتحالفات، بيئة النظام) أداة تحليلية تطبيقية يمكن توظيفها لفهم أسباب الضعف والتفكك التي أصابت النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000، وتشخيص مواطن الخلل في أداء جامعة الدول العربية بوصفها المؤسسة المعبرة عن هذا النظام.

الأهمية المنهجية: يتيح التمييز بين مفهومي «النظام» (System) و«المنتظم» (Order) -وبين اتجاهات تعريف الإقليم (الجغرافي، والقيمي -الثقافي، والتفاعلي) -أساساً منهجياً لتفكيك حالة النظام العربي إلى متغيرات قابلة للقياس والتحليل، بدلاً من الاكتفاء بالوصف العام لأزماته.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يأتي:

تحديد المقصود بمفهوم النظام الإقليمي، والتمييز بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه كالنظام الدولي والمنظومة الدولية الفرعية والمنتظم الدولي.

تتبع النشأة التاريخية لمفهوم الإقليمية ومساراتها الفكرية منذ القرن الرابع عشر حتى بروز التنظيمات الإقليمية المعاصرة بعد عام 1919.

عرض أبرز اتجاهات الباحثين في تعريف النظام الإقليمي وتحديد عناصره، ومناقشة المداخل النظرية المفسرة لعملية التكامل الإقليمي.

استخلاص الشروط الأساسية اللازمة لقيام أي منظومة إقليمية فرعية، والأبعاد التي يمكن من خلالها تحليل أي نظام إقليمي قائم.

تهيئة إطار نظري متكامل يمكن الاستناد إليه لاحقاً في تحليل النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000، وتفسير أسباب ضعفه وتفككه الداخلية، وصياغة تصور لإصلاح جامعة الدول العربية.

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: «ما المقصود بمفهوم النظام الإقليمي وما عناصره ومعايير قيامه، وإلى أي مدى يمكن توظيف هذا الإطار النظري في تفسير أسباب ضعف النظام الإقليمي العربي وتفككه بعد عام 2000، وفي رسم مسارات إصلاح جامعة الدول العربية؟»

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما الفرق بين النظام الإقليمي والمنتظم الدولي (Order)، وكيف يرتبط مفهوم النظام الإقليمي بالنظام الدولي بوصفه جزءاً منه؟

ما أبرز الاتجاهات النظرية التي فسرت مفهوم الإقليمية وعملية التكامل الإقليمي، وما أوجه النقد الموجهة إلى كل منها؟

ما الشروط الموضوعية التي يجب توافرها لكي تُعدّ مجموعة من الدول منظومة إقليمية فرعية بالمعنى العلمي الدقيق؟

ما الأبعاد التحليلية (البنوية، والقوة، والسياسات والتحالفات، وبيئة النظام) التي يمكن من خلالها تفكيك

أي نظام إقليمي إلى متغيرات قابلة للدراسة؟

فرضيات الدراسة

تتعلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

«كلما توافرت في مجموعة من الدول الشروط الموضوعية لقيام النظام الإقليمي (التقارب الجغرافي، والتماسك البنوي والقيمي، وتوازن نسبي في نمط القوة، وانخفاض معدلات التغلغل الخارجي) كان النظام أكثر تماسكاً وقدرة على أداء وظائفه؛ وبالمقابل فإن اختلال أحد هذه الشروط أو أكثر ينعكس ضعفاً وتفككاً في أداء النظام ومؤسساته.»

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان تمهيديتان:

التمييز التحليلي بين «النظام» بوصفه نمط تفاعلات موضوعياً و«المنتظم» بوصفه صياغة معيارية للعلاقة بين الدول يتيح تفسيراً أدق لحالات الخلل التي تصيب أي تجمع إقليمي مقارنة بالاكتهاء بتوصيفه العام بأنه «منظمة إقليمية».

يشكل عامل التغلغل الخارجي (نظام التداخل/الاختراق) متغيراً حاكماً في تفسير درجة تماسك أي نظام إقليمي فرعي، إذ يؤثر في نمط تماسك الدول الأعضاء ونمط إمكاناتها وسياساتها وتحالفاتها.

وتناقش الدراسة مدى اتساق هاتين الفرضيتين الفرعيتين، إلى جانب الفرضية الرئيسية، مع المعطيات المعروضة في المباحث اللاحقة بشأن حالة النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهجين متكاملين ينسجمان مع طبيعة الموضوع وأهدافه:

أولاً: المنهج الوصفي. ويُستخدم في هذا المبحث تحديداً لعرض مفهوم النظام الإقليمي كما تناولته أدبيات العلاقات الدولية، من خلال وصف نشأته التاريخية، ورصد تعريفاته المتعددة، وتوصيف عناصره وشروطه كما وردت لدى الباحثين (كانتوري وشيغل، وروست، وطومسون، وهاس، وميتراي)، من غير إخضاع هذه المعطيات لتفسير سببي في هذه المرحلة.

ثانياً: المنهج التحليلي. ويُوظف لتفكيك المفهوم إلى عناصره ومكوناته (الخصائص البنوية، ونمط القوة، ونمط السياسات والتحالفات، وبيئة النظام)، ومناقشة العلاقة بين هذه العناصر بعضها ببعض، والموازنة بين الاتجاهات النظرية المختلفة في تعريف النظام الإقليمي، تمهيداً لبناء إطار تحليلي متكامل قابل للتطبيق على حالة النظام الإقليمي العربي في المباحث اللاحقة.

وبذلك يتكامل المنهجان: فالوصفي يوفر المادة العلمية الدقيقة، والتحليلي يعيد تنظيم هذه المادة في إطار مفاهيمي منسجم يخدم أهداف الدراسة وإشكالياتها.

الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع هذه الدراسة:
أولاً: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 7، 2001.

تُعَدُّ هذه الدراسة العمل التأسيسي الأبرز في الأدبيات العربية بشأن مفهوم النظام الإقليمي العربي؛ إذ أرست التمييز النظري بين «النظام» و«المنتظم»، ووظفت أطر كانتوري وشبيغل، وروست، وطومسون في تحليل بنية النظام العربي وعناصره وأنماط تفاعلاته الداخلية. غير أنها اقتصرَت على المرحلة الممتدة من نشأة الجامعة حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ولم تتناول التحولات التي طرأت على النظام بعد الحرب الباردة أو بعد عام 2000.

ثانياً: Fawcett, L. (Ed.), International Relations of the Middle East. Oxford: Oxford University Press. 2023.

يطبّق هذا العمل مقارنة النظام الإقليمي الفرعي على منطقة الشرق الأوسط ككل، متتبّعاً تحولات التحالفات الإقليمية عبر طبعاته المتعاقبة حتى مرحلة ما بعد احتلال العراق عام 2003 وثورات الربيع العربي عام 2011. غير أن وحدة التحليل فيه هي «الشرق الأوسط» بفاعليه من غير العرب (إيران، إسرائيل، تركيا) بوصفهم أساساً للمقارنة، لا النظام العربي بوصفه نظاماً فرعياً متميّزاً.

موضع الدراسة الحالية وإسهامها العلمي

تتميّز هذه الدراسة عن سابقتها في ثلاثة أوجه:

النطاق الزمني: تغطي المرحلة التي تلت عام 2000، بما شهدته من أحداث 11 سبتمبر، واحتلال العراق، ومبادرتي الشراكة والشرق الأوسط الكبير، والاستقطاب الإقليمي بعد 2006، ومقترحات إصلاح الجامعة حتى عام 2022. وهي مرحلة لم تتناولها دراسة مطر وهلال التأسيسية.

وحدة التحليل: تُبقي الدراسة النظام العربي وحدة تحليل مستقلة، بينما يتناول عمل Fawcett إطاراً شرق أوسطياً أوسع يضم فاعلين عرباً وغير عرب.

التكامل المنهجي: تجمع الدراسة بين التأصيل النظري في المبحث الأول، والتشخيص التطبيقي لأسباب الضعف وإشكالية الإصلاح في المبحث الثاني، ثم صياغة المقترحات في الخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم النظام الإقليمي وعناصره

يُعدّ النظام الإقليمي (System Regional) جزءاً لا يتجزأ من المنظومة السياسية الدولية، التي يمكن النظر إليها - بوصفها كلاً - على أنها شبكة مكونة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض، سواء أكانت هذه المنظومات عالمية أم إقليمية أم قومية أم محلية. ويترتب على ذلك أن العلاقات الدولية لا تعمل على مستوى واحد، بل على مستويات متعددة يمثل النظام الدولي (-Internal System tional) مستواها الأعلى.

المطلب الأول: النظام الإقليمي بوصفه مستوى فرعياً من النظام الدولي

يقصد بالنظام الدولي - وفق أحد التعريفات المتداولة - ذلك «الشكل الذي تلتقي فيه عدة وحدات سياسية فتتفاعل فيما بينها تفاعلاً متبايناً في درجاته من حيث القوة والضعف، ويسوده أحياناً التعاون وأحياناً أخرى الصراع، حيث تسعى كل وحدة إلى تحقيق مصالحها القومية من خلال ما تملكه من مقومات القوة المادية والمعنوية للضغط على النظام الدولي أو التأثير فيه» (توفيق 1999).

غير أن منظري العلاقات الدولية اختلفوا في تعريف النظام الدولي ذاته؛ فقد عرّفه أنطوني دولمان بأنه «أنموذج لعلاقات اللاعبين الدوليين، له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة وفق مجموعة من القواعد غير المكتوبة». ومن هذا التعريف يتضح أنه يمكن التمييز تحليلياً بين مستويين متلازمين: مستوى «النظام» (System) بوصفه أنماط التفاعلات والعلاقات القائمة فعلياً بين الفاعلين السياسيين، ولا سيما الدول، الموجودين خلال فترة زمنية معينة، ومستوى «المنتظم» (Order) بوصفه صياغة معيارية لأشكال تنظيم هذه العلاقات، تفترض إمكانية وضع اليد على التوازنات التي تضمن الحركة الموحدة لمجموع المواقف الخاصة بأطراف العلاقات الدولية. وقد برز تعبير «المنتظم» (Order) تحديداً بعد نهاية الحرب الباردة، حين أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية بصيغة «فرض الأمر الواقع»، في إشارة إلى شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية يُراد به تكريس أسس بعينها لهذا التنظيم.

وعلى هذا الأساس، فإن تحديد القواعد والقيم التي تحكم سلوك المنتظم يظل من اختصاص النظام الدولي، في حين يتيح مفهوم المنتظم تحليل السياسة الخارجية للدول، وبالتالي تحليل السياسة الدولية من خلال التفاعلات المتبادلة بين النظام ومحيطه. وبرغم أن العلاقات الدولية تشكل اليوم منظومة كونية، فإن مفهوم المنتظم لا ينطبق حصراً على المستوى الإجمالي العالمي، بل يمكن استعماله على مستويات أخرى لتمييز مجموعات من الفاعلين توجد بينهم تفاعلات ذات خاصية مميزة أو قوة خاصة؛ وبناءً على ذلك يمكن الحديث عن منظومات دولية فرعية أو جزئية، أو ما يُصطلح على تسميته «المنظومة الدولية الإقليمية»، والتي قد تكون أيديولوجية - كمنظومة الدول الاشتراكية التي تطورت بفضل الحرب الباردة - أو اقتصادية، كالمنظومة الفرعية الاقتصادية التي تميزت بتفاعلات اقتصادية خاصة بين أعضائها، مثل الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

ويوجد أيضاً نمط من المنظومة الدولية الإقليمية مؤلف من فاعلين تجمعهم روابط جغرافية وحضارية

وثقافية، مثل النظام الإقليمي العربي، ومن هنا يمكن إدراك مفهوم النظام الإقليمي بدلالة النظام الدولي، بوصفه نظاماً فرعياً (System-Sub) تابعاً له؛ ومن ثم فالنظام الإقليمي جزء لا يتجزأ من النظام الدولي، وليس كياناً منعزلاً عنه.

الفرع الأول: النشأة التاريخية لمفهوم الإقليمية

لكي يمكن فهم النظام الإقليمي فهماً سليماً، لا بد من الإقرار أولاً: بأن «الإقليمية» ليست من المفاهيم الحديثة التي ارتبط ظهورها بأنساق التحليل المستحدثة لدى بعض كتّاب العلاقات الدولية، ولا هي مقترنة حصراً بنشأة عصبة الأمم عام 1919 وعهدها الذي أتاح التنظيمات الإقليمية وسمح بتكوينها. فمفهوم الإقليمية يرجع في جذوره إلى القرن الرابع عشر، حين تبنى مفكرون وقساوسة أوروبيون فكرة إنشاء مملكة مسيحية تضم دول أوروبا، ثم تلتها محاولات شبيهة في القرن السابع عشر. وفي أواخر القرن التاسع عشر دعا المفكر الفرنسي سان سيمون (Simon-Saint) إلى إقامة اتحاد أوروبي استعداداً لدخول القرن العشرين، باعتباره - كما توقع - سيكون قرن التكتلات والاتحادات.

وفي العالم الإسلامي، دعا عبد الرحمن الكواكبي إلى إنشاء «رابطة» أو «جامعة إسلامية» تجمع شعوب الأمة الإسلامية من خلال تنظيم دولي تنهض بتحقيق مقاصده، وقد صاغ الكواكبي مبادئ هذه الجامعة وأجهزتها المقترحة في كتابه «أم القرى» (الكواكبي 1983)، غير أن فكرة عقد الجامعة الإسلامية آلت إلى الانقراض مع انهيار الدولة العثمانية. ويكشف هذا الاستعراض التاريخي الموجز أن الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين الدول المتجاورة على أسس جغرافية أو حضارية أو ثقافية حاجة قديمة سبقت الصياغات النظرية المعاصرة لمفهوم النظام الإقليمي.

أولاً: اتجاهات تعريف النظام الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية

اختلف الباحثون في تعريف النظام الإقليمي وتحديد عناصره تبعاً لاختلاف المداخل النظرية التي انطلقوا منها؛ إذ يرى بروس روست أن تعريف الأقاليم يختلف اختلافاً واسعاً بناءً على الطرق والصفات التي يستخدمها الاختصاصيون في نظرية الإقليم (روست 1967). ويمكن، من خلال استعراض الاتجاهات النظرية التي فسّرت مفهوم النظام الإقليمي، التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الجغرافي: يركز على التقارب الجغرافي ويجعل منه أساساً للتمييز بين النظم الإقليمية؛ فالنظام الإقليمي، وفق هذا الاتجاه، مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد ذي حدود متصلة أو متقاربة.

الاتجاه القيمي والثقافي: يركز على عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما، سواء من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. ويُعرّف النظام الإقليمي بأنه مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وترتبطها مصالح وانتماءات مشتركة، بحيث يقوم تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد.

الاتجاه التفاعلي: ينتقد الاتجاهين السابقين، انطلاقاً من أن التجاور أو التشابه لا يستلزمان قيام علاقات وثيقة بين الدول؛ فالعامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية

واجتماعية فعالية بين وحداته، تتجاوز مجرد التجاور الجغرافي أو التشابه الحضاري.

إلى جانب هذه الاتجاهات، عرّف بعض الباحثين النظام الإقليمي من منطلق قانوني بأنه «كل شخص قانوني دولي ينشأ عن طريق اتفاقية جماعية أطرافها دول تجمع أطرافها مقومات التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيها التي لا تقتصر بالرغم من انضمامها إلى هذا التجمع التنسيق من إرادتها الذاتية التي يُعبّر عنها من خلال أجهزة دائمة تمكّنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به». وفي السياق ذاته، عرّف وليام طومسون النظام الإقليمي بأنه «منتظم نسبياً ومكثف من التفاعلات، يكون معترفاً به داخلياً وخارجياً بصفته إضماراً متميزاً، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين أو أكثر» (طومسون 1973).

ثانياً: الإطار المفاهيمي للنظام الإقليمي ومقاربات التعريف وإشكالية عضوية القوى الكبرى

لويس كانتوري وستيف شبيغل، اللذان صدرت لهما في مطلع السبعينيات من القرن الماضي دراسة مقارنة بعنوان «السياسة الدولية في الأقاليم»، يقدّمان أحد أكثر التعريفات شيوعاً وتقصيلاً فيما يخص النظام الإقليمي، إذ يصفانه بأنه «يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام» (كانتوري وشبيغل 1970). كما يريان أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية في إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم؛ وليس من الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرد امتدادات أو ردود أفعال للسياسات الخارجية للدول الكبرى.

ولئن لم تعارض أي قوة من القوى العظمى عضويتها في أي نظام إقليمي، فقد ذهب البعض إلى القول إن أي دولة قومية هي عضو في نظام تابع واحد، باستثناء حالة الدولة القومية التي تؤدي دوراً في أكثر من نظام بما يخدم مصالحها. فمن الممكن أن تكون قوة عظمى معينة عضواً في أكثر من نظام إقليمي دون أن يمس ذلك بطبيعته، كما أن هذه القوى الدولية تقوم بدور في تعريف النظام الإقليمي فاعترافها بتمايزه شرط لقيامه؛ ولذا اعتبر الأستاذان كانتوري وشبيغل كلا من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية نظاماً إقليمياً واحداً.

أما وليام طومسون فقد رأى أن النظام الإقليمي «منتظم نسبياً ومكثف من التفاعلات» كما سبق ذكره، في حين عرّفه آخرون من منطلق قانوني - كما تقدّم - بوصفه جماعة دول ذات سيادة يجمعها جوار جغرافي. وعرّفه فريق ثالث بأنه مجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمة التي تسود مجموعة دولية محدودة (إقليمية) في فترة ما، وتخضع لها وحداته طوعاً أو كرهاً. ومن خلال استعراض هذه الأفكار المختلفة التي فسّرت مفهوم النظام الإقليمي يمكن ملاحظة أن مفهوم الإقليمية يوصف بأنه متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئاً واحداً بل أشياء متعددة.

الفرع الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التكامل الإقليمي

لا يمكن فصل تطور مفهوم النظام الإقليمي عن تطور النظريات المفسرة لعملية التكامل الإقليمي، ذلك أن كثيرًا من الباحثين يفسرون النظام الإقليمي في إطار دراسة موضوع التكامل بين الدول، والذي يُعدّ التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية. وثمة اتجاهان رئيسان في تعريف التكامل:

اتجاه عام يعرّف التكامل على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها؛ وقد انتقد هذا التعريف لأنه يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، مما يجعل مفهوم التكامل لا معنى له لأنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون من ناحية أخرى.

اتجاه ثانٍ يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، بحيث تتضمن عملية التكامل نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.

وقد قدّم ديفيد ميثراني (Mitrany David) النظرية الوظيفية التقليدية، القائمة على «الخيار الوظيفي»، وتعني ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي؛ إذ رأى ميثراني أن التعاون الوظيفي الفني بين الدول في قطاعات محددة (اقتصادية، فنية، إنسانية) يمكن أن ينمو تدريجياً بمعزل عن القرار السياسي المركزي، بما يحقق سلاماً عملياً تدريجياً بين الدول (ميتراني 1966).

وجاءت حركة التوحيد الأوروبية ملهماً رئيساً لتفسير عمليات التكامل الإقليمي في أوروبا ومناطق أخرى من العالم، إذ يفسّر بعض الباحثين النظام الإقليمي في إطار دراسة موضوع التكامل بين الدول، والذي يُعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية. وفي هذا السياق طوّر إيرنست هاس (Haas Ernst) «النظرية الوظيفية الجديدة» (الإقليمية) بالبناء على نقد الأفكار الوظيفية لديفيد ميثراني، وخاصة إمكانية الفصل بين الأمور السياسية والفنية؛ إذ قدّم هاس مفهوم «الانتشار» أو «الفيض» (over-Spill) لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والتكامل السياسي (هاس 1950). فالتكامل في القطاعات الوظيفية الفنية - وفق هاس - سوف يؤدي إلى انتشار عملية التكامل بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي، وهو ما يؤكد على معامل الانتشار انطلاقاً من أحد أبعاد التعاون الاقتصادي إلى أبعاد أخرى، تبعاً لمصالح النخبة السياسية والمؤسسات الحكومية. وقد رأى هاس أن التكامل الإقليمي يُعدّ خطوة في سبيل السلام العالمي، وذكر أن السبب الرئيس لدراسة التكامل الإقليمي هو سبب قيمي، فالتفاعل بين الوحدات يقدّم معاملاً معاشاً لملاحظة التكوين السلمي لأنواع جديدة ممكنة من المجتمعات الإنسانية على مستوى عالٍ جداً من التنظيم.

أما لويس كانتوري وستيف شبيغل، فقد قدّمَا في دراستهما المقارنة عن السياسة الدولية في الأقاليم أحد أكثر التعريفات شيوعاً وتفصيلاً فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه يتكون من دولتين أو أكثر متقاربتين ومتفاعلتين، ولهما روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة تسهم في زيادة الشعور بالهوية الإقليمية، كما سبقت الإشارة إليه؛ وقد ميّزا كذلك بين ثلاثة قطاعات فرعية داخل أي نظام إقليمي هي:

قطاع القلب (Sector Core)، وقطاع الأطراف الداخلي (Sector Peripheral)، والقطاع الخارجي أو نظام التغلغل (System Intrusive) (كانتوري وشبيغل 1973).

أولاً: الشروط الأساسية لقيام النظام الإقليمي الفرعي

استناداً إلى ما تقدّم من عرض للاتجاه الثالث الذي انتقد الاتجاهين السابقين على أساس أن التفاعل هو العامل الحيوي في أي نظام إقليمي، يمكن تحديد الصفات الأساسية التي تكوّن المنظومات الإقليمية الفرعية، وهي الشروط التي بلورها بصورة خاصة وليام طومسون في «قائمتها المقترحة» (Propositional Inventory) لعام 1973، والتي يمكن إجمالها في خمسة شروط:

أن يشتمل النظام على ثلاث دول على الأقل.

أن يتعلق النظام بمنطقة جغرافية معينة، بحيث يكون مستوى التفاعل بين الدول المتقاربة جغرافياً أكبر حجماً من التفاعل بين الدول الواقعة في قارات متباعدة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل مع دول بعيدة عنها لأسباب إستراتيجية أو عسكرية أو اقتصادية.

عدم وجود أي من الدول العظمى بين الوحدات المكوّنة للنظام الإقليمي، ذلك أن وجودها إن وُجد يربطه بالنظام الدولي مباشرة.

اشتراك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة (ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية) يدفعها نحو التفاعل بانتظام وقوة، بما يجعلها تقيم نمطاً من العلاقات والروابط يؤدي التغيير في بعض أجزائها إلى التغيير في الأجزاء الأخرى.

أن يُعترف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين الداخليين والخارجيين بصفقتها مسرح عمليات متميزاً. وعلى أساس ما تقدّم، فإن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب أو أبعاد تحليلية، هي التي سيجري عرضها في البند التالي.

ثانياً: الأبعاد التحليلية للنظام الإقليمي

يمكن تحليل أي نظام إقليمي قائم من خلال أربعة أبعاد رئيسية، هي الخصائص البنيوية، ونمط الإمكانات ومستوى القوة، ونمط السياسات والتحالفات، وأخيراً بيئة النظام:

أ. الخصائص البنيوية للنظام

يُقصد بها شكل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكوّنة للنظام، ومدى وجود تقارب بينها؛ فالتكامل في أي نظام يتوقف على درجة التماسك بين وحداته، ويُدرس في هذا المجال التماسك الاجتماعي (عوامل السلالة والعنصر واللغة والدين والثقافة والتاريخ أو التراث المشترك)، والتماسك الاقتصادي (الموارد الاقتصادية ومدى التكامل بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية)، والتماسك الإقليمي (مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة، والسلوك الدولي لأعضاء النظام، وكيفية التصويت في المنظمات الدولية).

ب. نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام

ويُقصد به القدرات التي تحدد مستوى القوة بين الوحدات المكوّنة للنظام، وهل يوجد توازن بين هذه الوحدات أم توجد تراتبية في توزيع القوة، أم يوجد نوع من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام. ويمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما أو مجموعة دول بين ثلاثة عناصر للقوة وفق تصنيف كانتوري وشبيغل (كانتوري وشبيغل 1970):

المقومات الطبيعية والبشرية: تشمل موقع الدولة وثرواتها الطبيعية ومساحتها، فضلاً عن حجم سكانها ومهاراتهم.

القدرات العسكرية: تتمثل في الإمكانيات العسكرية التي تمتلكها الدولة.
القدرة على التأثير: تتمثل في توظيف القوة والهيبة للتأثير في الدول الأخرى.

ج. نمط السياسات والتحالفات

ويُقصد به نمط السياسات والتحالفات الناتجة عن طبيعة العلاقات والمصالح المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات والتحالفات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى؛ ويثير هذا الموضوع عدة نقاط، منها: هل نمط العلاقات ذو طبيعة تعاونية أم ذو طبيعة صراعية؟ وهل طبيعة الخلافات اقتصادية أم سياسية أم أيديولوجية؟ علاوة على التحالفات ومدى استقرارها وسماتها، وهل تتسم بالمرونة والتغيير بتغيير أعضاء النظام لمواقعهم، أم تتسم بالاستقطاب والتمركز.

د. بيئة النظام

ويقصد بها أن النظام الإقليمي يتواجد في إطار سياسي دولي له محدداته وقيدوه، ويجب التمييز في هذا المجال بين مركز أو قلب النظام وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية من ناحية ثانية، والتغلغل أو التدخل من ناحية ثالثة وفق التصنيف ذاته (كانتوري وشبيغل 1970):

دول القلب: تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي وتشارك في الجزء الأكبر منها. ويتحدد موقعها في القلب في ضوء قدراتها وإمكانيات القوة التي تتمتع بها.

دول الأطراف: هي الدول الأعضاء التي لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، لاعتبارات جغرافية أو سياسية.

الدول الهامشية: هي الدول القريبة جغرافياً من النظام، لكنها لا تُعدّ جزءاً منه لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وقد تكون دولاً صغيرة أو محدودة القدرات.

ويقصد به النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات هذا النظام، وقد يأخذ أشكالاً اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، ويتم هذا التدخل من خلال المعونات الاقتصادية أو القروض أو المساعدات الفنية، أو الأحلاف العسكرية العلنية والسرية، أو الأنشطة الثقافية الموجهة والدعاية. ولا شك أن حجم التغلغل الخارجي وأدواته وأشكاله يؤثر على النظام الإقليمي وعلى العلاقات بين الدول الأعضاء

من حيث درجة التماسك، ونمط الإمكانيات، ونمط السياسات والتحالفات.

يتضح مما تقدم أن مفهوم النظام الإقليمي مفهوم متعدد الأبعاد، يتأسس على شروط موضوعية محددة (العدد الأدنى من الدول، والتقارب الجغرافي، وغياب القوى العظمى بين وحداته، والاشتراك في صفات جامعة، والاعتراف الداخلي والخارجي بتمايزه)، ويمكن تحليله عبر أربعة أبعاد رئيسة هي الخصائص البنوية، ونمط القوة، ونمط السياسات والتحالفات، وبيئة النظام بما تتضمنه من قلب وأطراف وهامش وتغلغل خارجي. ويقترب هذا الإطار النظري إلى حد بعيد من المعالجة التي اعتمدها جميل مطر وعلي الدين هلال في مؤلفهما المرجعي عن النظام الإقليمي العربي (مطر وهلال 2001)، وهو الإطار الذي تستند إليه الدراسة في المباحث اللاحقة عند تحليل النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000، ورصد أسباب ضعفه وتفككه الداخلية، ومناقشة سبل إصلاح جامعة الدول العربية.

المبحث الثاني: النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000

بتطبيق الإطار النظري السابق - عناصر النظام الإقليمي وأبعاده التحليلية الأربعة - على واقع النظام الإقليمي العربي، تكشف المرحلة الممتدة منذ مطلع الألفية الثالثة عن اختلال متزايد في نمط تماسك النظام ونمط قوته وتحالفاته، وعن تصاعد لافتي في «نظام التغلغل» الخارجي بفعل الهيمنة الأمريكية المتعاضمة على مقدرات النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: محاولات الإصلاح الذاتي وتصاعد التغلغل الأمريكي في النظام العربي

شهدت بدايات القرن الجديد محاولة من النظام الإقليمي العربي ذاته لإصلاح تماسكه من خلال إعادة الثقة بين أعضائه، إذ بدأت الجهود العربية لإعادة الثقة بين العراق والكويت في قمة عمان (آذار/مارس 2001)، وتوجت هذه الجهود في قمة بيروت (آذار/مارس 2002)، حين قدم نائب الرئيس العراقي الأسبق عزت إبراهيم تعهداً خطياً بعدم تكرار اجتياح الكويت واحترام سيادتها. وتعد هذه المحاولة، من زاوية الأبعاد التحليلية المتقدمة، سعيًا لترميم التماسك البنوي - الاجتماعي للنظام العربي قبل أن يستكمل التعامل مع تبعات أزمة 1990.

أدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وسعيها إلى رسم مصير وتفاعلات العديد من النظم الإقليمية، وقد تطلّب الأمر - بدعوى الانتقام ممن خططوا لتلك الأحداث ومن نفّذوها من عناصر تنظيم القاعدة - تزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، وبخاصة في الخليج العربي، باعتبارها داعمًا للإرهاب فضلاً عن كونها مصدرًا مهمًا للنفط باتت واشنطن تعتمد عليه بنسبة 59% من إجمالي وارداتها النفطية. وقد ربطت الإدارة الأمريكية بين ظواهر الإرهاب والاستبداد وغياب التنمية، فطرح في كانون الأول: /ديسمبر 2002 «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» (MEPI)، التي أعلنها وزير الخارجية كولن باول (وزارة الخارجية الأمريكية 2002)، وخُصص لها 293 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات، ارتكزت على أربعة أهداف: اقتصادي (تحسين المساعدة وتشجيع الاستثمار)، وسياسي (تفعيل المجتمع المدني ودولة القانون)، وتربوي (تحسين

البرامج الدراسية)، وخاص بالمرأة (زيادة فرص تعليم النساء).

الفرع الأول: احتلال العراق عام 2003 وتداعياته على تماسك النظام

مثل قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق عام 2003، متهمًا نظامه بعلاقته بتنظيم القاعدة، هزة كبرى أثرت في سلوك النظام الإقليمي العربي بمجمله ورتبت عليه تغييرًا في النظام ذاته، وإن اتسم هذا التأثير ببطء بفعل ضعف قدرة النظام على معالجة تداعيات الاحتلال واتجاهه نحو التكيف القائم على رد الفعل بدلًا من المبادرة. ومثل احتلال العراق نقطة فاصلة في تاريخ علاقة النظام بالولايات المتحدة، إذ فرض عليه نمطًا جديدًا من العلاقات باعتبار الولايات المتحدة، وفق قرار مجلس الأمن رقم 1483، قوة احتلال (مجلس الأمن 2003)، تمارس نوعًا من الهيمنة الساعية إلى مد تلك الممارسة رأسياً على النظم الإقليمية المجاورة، وقد صاغت الإدارة الأمريكية سياساتها في إطار «نظرية الدولة الفاشلة» التي تقتض وجود حكومات غير مسؤولة وغير قادرة على ضبط حدودها، بما يسهل على المتطرفين عبورها. وقد أفرز الاحتلال مجموعة من التداعيات الأمنية غير التقليدية، أبرزها تهديد أمن السلطة السياسية عبر نمط المحاصصة الطائفية بين الطوائف والقوميات في العراق الذي اعتمده الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، وما مثله ذلك من تهديد للأقطار الخليجية ذات الأقليات الشيعية المقصية عن السلطة؛ كما مثل الصعود الإيراني في المنطقة - إثر انهيار الدولة العراقية بوصفها قوة توازن تاريخية - أحد أبرز تداعيات اختراق أمن النظام العربي على نحو غير مسبوق.

أولاً: مشروع «الشرق الأوسط الكبير» (2004) وانقسام الموقف العربي

لم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق سوى جزء من رؤية إستراتيجية أمريكية أشمل لإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط، استنادًا إلى فكرة أن احتلال العراق وإقامة نظام ديمقراطي علماني فيه سيكونان مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي؛ فقد ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش ومستشارته كوندوليزا رايس عام 2004 خطابهما بشأن «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، الذي شمل - إضافة إلى العالم العربي - باكستان وأفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل. وفي قمة مجموعة الدول الثماني بولاية جورجيا الأمريكية (Island Sea) في حزيران/يونيو 2004، اعتمدت مبادرة معدلة أطلق عليها «الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» (مجموعة الثماني 2004)، واستند المشروع إلى تقريرَي الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003)، اللذين حدّدا ثلاثة نواقص أساسية في المنطقة العربية هي الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة.

وقد انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع؛ إذ رفضته كل من السعودية ومصر وسوريا ولبنان، على أساس أن الدول العربية كاملة السيادة والاستقلال ولن ترضى بإصلاحات تُفرض من الخارج، بينما رأت دول أخرى أن التغيير التدريجي تحت مظلة الرقابة الأمريكية - الأوروبية أفضل من الانهيارات التي قد تعقبها حروب أهلية. وانعكس هذا الانقسام على أداء جامعة الدول العربية، إذ نشب خلاف حاد حول عقد القمة العربية في تونس عام 2004 أفضى إلى تأجيلها مؤقتًا، في حين استُبدل

مصطلح «الإصلاح» بمصطلح «التحديث» في قمة الجزائر عام 2005، وأقدمت مصر والبحرين وقطر والسعودية والجزائر وليبيا على إصلاحات سياسية داخلية جزئية لم ترق إلى مستوى الإصلاح الحقيقي.

ثانياً: من «الشرق الأوسط الجديد» (2006) إلى الاستقطاب بين المعتدلين والممانعين

طرحت الولايات المتحدة عام 2006 مشروعاً جديداً للشرق الأوسط عبّرت عنه وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان بقولها إن العالم يشهد «مخاض ولادة شرق أوسط جديد» (كيسلر 2006)، وهو مشروع قام على تحويل السياسة الأمريكية من الاحتواء وإدارة الأزمات إلى المواجهة وتغيير النظم القائمة في النظام العربي. ولا ريب أن المرحلة الممتدة بين عامي 2003 و2005 شهدت تغيراً جذرياً في المنطقة عبر إسقاط الحكومة العراقية، وأوجدت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، إلى جانب الانتشار الواسع للقوة الأمريكية وتنامي نفوذ الدول الإقليمية المجاورة للنظام العربي، وبخاصة إيران وتركيا؛ إذ ظهر المشروع الإيراني في المنطقة بوصفه «مشروع الممانعة» في مواجهة إسرائيل عبر حزب الله وحماس ووكلاء في العراق، بينما بدأت تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد أمريكيين باعتبارها ثقلًا موازيًا للدور الإقليمي الإيراني.

وشهد العام 2005 تحديداً انسحاب القوات السورية من لبنان في نيسان/أبريل تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1559 (مجلس الأمن 2004)، وذلك عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. كما شهد النظام الإقليمي العربي استقطاباً حاداً إثر الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، كشف عن اصطفاك استراتيجي جديد داخل النظام يفصل بين معسكر «المعتدلين» ومعسكر «الممانعين»، ويرى بعض الباحثين أن هذه المرحلة شهدت عودة لما سُمّي «الحرب العربية الباردة» التي حكمتها قديماً مظاهر الاستقطاب القومي، غير أن الشكل الجديد لم يخلُ من الاستقطاب المذهبي بين السنة والشيعة الذي تفاقم إثر احتلال العراق وتزايد النفوذ الإيراني. كما شهدت هذه المرحلة بروز لاعب إقليمي جديد أثار جدلاً واسعاً لكونه لا تنطبق عليه معظم المعايير التقليدية التي وضعتها الدراسات الأكاديمية لدور إقليمي مؤثر (المساحة الجغرافية والنقل السكاني والقدرات العسكرية والاقتصادية)، إذ أثبتت هذه تجربة دولة قطر أن بإمكان الدول الصغيرة أن تتحول إلى قوى إقليمية متى أحسنت استخدام أدوات القوة الناعمة.

وخلاصة القول إن هذه المرحلة اتسمت بضعف النظام السياسي العربي، واستمرار غياب دولة قائدة أو تحالف قائد في النظام الإقليمي العربي، وهو ما سيجري تفصيله في الفرع اللاحق عند تحليل الأسباب الداخلية لضعف النظام وتفككه ومسارات إصلاح جامعة الدول العربية.

الفرع الثاني: إشكالية إصلاح جامعة الدول العربية ومسارات المستقبل

استكمالاً للمنهجين الوصفي والتحليلي المعتمدين في هذه الدراسة، يتناول هذا الفرع - وصفاً أولاً: ثم تحليلاً - أبرز معوقات الإصلاح الذاتي لجامعة الدول العربية بوصفها المؤسسة المعبرة عن النظام الإقليمي العربي، ثم يناقش تحليلاً المسارات المطروحة لمستقبلها في ظل تصورات دولية وإقليمية منافسة. وقد واجهت جامعة الدول العربية اختباراً صعباً يتصل بأزمات المنطقة والتحديات والمهام المستقبلية المتعلقة بها، خصوصاً بعدما أصاب الوهن مؤسسات العمل العربي المشترك نتيجة غياب الإرادة السياسية الموحدة

وصعوبة بلوغ التوافق العربي، وغياب رؤية عربية جماعية لدور الجامعة، إضافة إلى وجود مواقف مسبقة لدى بعض الدول تُبقي الجامعة في دائرة إقليمية محددة مع توجيه النقد الدوري لفعاليتها دون طرح توجهات جادة بديلة. وقد ألفت المصالح العربية المتباينة والمتجاذبة بتداعياتها على عمل الجامعة، فباتت قراراتها الملزمة رهينة بوجود اتفاق عربي لم يعد متاحاً في ظل الحالة العربية الراهنة، وهو ما أبقى النظام الإقليمي العربي مترنحاً بين إيجابية نادرة وسلبية غالبية، وجعل الجامعة تراوح في دائرتها الحالية دون تجاوزها.

وقد ربطت بعض الدول العربية فعالية الجامعة بإعادة تدوير منصب الأمين العام بينها بدلاً من اقتصاره على مصر، على نحو ما طرحته الجزائر منذ استضافتها القمة العربية عام 2005 وجدّته في قمتها عام 2022 (موقع الجزيرة نت 2022)، وعادت قطر وسوريا والسودان لترويج الخيار ذاته في مناسبات متفرقة، في حين وقفت الدول العربية عموماً عاجزة عن تعديل الميثاق المنظم للجامعة الذي ظل جامداً ولم يتغير طيلة عقود من عمرها، وهو ما يكشف - من الناحية التحليلية - عن أزمة بنيوية في استقلالية القرار العربي المشترك لا تقتصر على تطوير الجامعة وإصلاح نظامها وحده، بل تمتد إلى فشل النظام في الحفاظ على قدرته على مواكبة المتغيرات في النظام الدولي وفي إعادة تقديم نفسه إقليمياً عربياً بصورة راسخة معيّنة عن الدول الأعضاء.

وعلى خلاف ما جرى في الاتحاد الأوروبي حين خرجت منه المملكة المتحدة (Brexit) (مجلس الاتحاد الأوروبي 2020)، لم يشهد النظام الإقليمي العربي خروج أي دولة عضو من الجامعة رغم تعدد الاعتراضات على ميثاقها ومهامها؛ فحتى مع تجميد عضوية سوريا بقي مقعدها شاغراً لا مسحوباً، كما لم تُقدّم أي دولة عربية على الانسحاب رغم سيل الانتقادات الموجهة إلى الجامعة، وهو نمط تكرر بصورة مشابهة مع الأزمة القطرية في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2017-2021 (الأزمة القطرية الخليجية 2017-2021). ويُستدل من ذلك تحليلاً على أن استمرار الدول الأعضاء ضمن إطار الجامعة، رغم تجميد بعض العضويات أو تعليق الفاعلية، يعكس تمسكاً رمزياً بالمؤسسة الإقليمية الجامعة حتى في أضعف حالات أدائها.

أولاً: مساران متنافسان لمستقبل النظام الإقليمي العربي

تحليلياً، يمكن التمييز بين مسارين لمستقبل النظام الإقليمي العربي. يتمثل المسار الأول: في استعادة الدور التاريخي لجامعة الدول العربية عبر إصلاح مؤسساتها وتعزيز قدرتها على العمل المشترك. ويستند هذا المسار إلى بقاء الجامعة إطاراً جامعاً يمكن تطويره لمواجهة التحديات والاختراقات التي تتعرض لها الدول العربية، في ظل تنافس المشروعات الإقليمية الإيرانية والإسرائيلية والتركية، ومحدودية البدائل الجماعية التي تطرحها الجامعة لمواجهةها.

ويتمثل المسار الثاني في بناء نظام بديل فوق تقليدي يتجاوز البعد العربي وسياقات النظام العربي التي عرفها العالم العربي منذ سنوات التأسيس الأولى للجامعة ومولد نظام عربي واضح بدوله ووحداته السياسية؛ أي أننا أمام أحد احتمالين: إما نظام شرق أوسطي جديد، وإما أن يصبح النظام الإقليمي العربي جزءاً من نظام عام متعدد الأطراف تتدخل فيه دول مثل إثيوبيا وتركيا وإسرائيل وإيران، بما قد

يستتبعه من إعادة ترسيم للوحدات السياسية والحدود الجيوستراتيجية في الإقليم، وربما نشوء كيانات جديدة من رحم النظام الإقليمي العربي التقليدي.

إن طرح هذا البديل - من زاوية تحليلية - لا يعني بالضرورة إنهاء مؤسسات الجامعة العربية الراهنة وتصفيتهما، بقدر ما يستدعي التفكير في بناء جامعة عربية حقيقية أكثر قدرة على مواجهة ما يُخطّط له دوليًا وإقليميًا؛ فكما خرجت الأمم المتحدة من رحم عصبة الأمم وما زالت مستمرة حتى الآن (ميثاق الأمم المتحدة 1945)، يظل التساؤل قائمًا عن إمكان تدشين نظام إقليمي عربي جديد بميثاق معاصر ومنهج حديث، بدلًا من الدعوة إلى إيجاد أنظمة عربية فرعية أو مجالس للوحدة أو التضامن تُفرغ الجامعة القائمة من مضمونها دون أن تحل محلها فعليًا.

ثانيًا: شروط أي مسار إصلاحي مستقبلي

لن تخرج جامعة الدول العربية من حالة الفراغ السياسي الراهن إلا من خلال مناهج عمل جديد يتيح تطوير مؤسسات الجامعة وإصلاح نظامها الأساسي، وإعادة التوازن إلى أنماط التعامل العربي - العربي، وهو أمر بدأ يتحقق جزئيًا عبر تسويات مؤقتة في الإقليم تتصل بالأزمات اليمنية والسورية والفلسطينية والليبية، ويُرجّح أن يتبلور أكثر في المدى المنظور بفعل التطورات الهيكلية في الإقليم وبفعل قاعدة المقايضات الدولية الكبرى بين الولايات المتحدة وروسيا. غير أن توافر هذا المسار يظل مشروطًا بتوحد الإرادات السياسية العربية غير المتوافرة حاليًا، كما يتجلى في اتجاه بعض الدول العربية للاستقواء بإيران أو تركيا في مواجهة تحديات تمس أمنها السياسي مباشرة، وفي تراجع دور الجامعة عن كونها منطلقًا لعرض أولويات دول مثل المغرب والجزائر وتونس. وأي تصور جاد لمستقبل الجامعة يقنضي - كما تقدم - قراءة واعية لكيفية رؤية الدول العربية لترتيبات الأمن الإقليمي، وفكّ الإقليمية العربية عن نظيرتها القومية بوصف ذلك مدخلًا ضروريًا لمعالجة أوجه الخلل الهيكلية الراهن.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة، في مبحثها الأول، إلى تأصيل مفهوم النظام الإقليمي نظريًا بوصفه مستوى تحليليًا وسيطًا بين النظام الدولي والدولة القومية، ثم وظفت هذا الإطار في مبحثها الثاني لتحليل واقع النظام الإقليمي العربي بعد عام 2000 وأسباب ضعف مؤسساته وتفككها. وفي ضوء ما تقدّم من عرض وتحليل، يمكن تسجيل النتائج الآتية، ومن ثمّ اختبار مدى تحقق فرضيات الدراسة التي صيغت في المقدمة.

أولًا: أهم نتائج الدراسة

لا يوجد تعريف جامع مانع للنظام الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية، بل ثلاثة اتجاهات رئيسية (الجغرافي، والقيمي - الثقافي، والتفاعلي)، غير أن العامل الحاسم - وفق الاتجاه الثالث الأرجح تحليليًا - هو كثافة التفاعل بين الوحدات لا مجرد التجاور أو التشابه، وهو ما تؤكد شروط طومسون الخمسة (طومسون 1973) وأبعاد كانتوري وشبيغل التحليلية الأربعة (كانتوري وشبيغل 1970).

التميز بين «النظام» بوصفه نمط تفاعلات موضوعيًا و«المنتظم» بوصفه صياغة معيارية لتنظيم العلاقات أداة تحليلية مفيدة، إذ يكشف أن أزمة النظام العربي ليست أزمة تعريف أو تسمية بقدر ما هي أزمة تفاعل فعلي متآكل بين وحداته.

شكّلت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 واحتلال العراق عام 2003 نقطة تحول بنيوية في مسار النظام الإقليمي العربي، إذ رفعا من معدلات التغلغل الخارجي (الأمريكي تحديدًا) في وحدات النظام، وأفرزا تهديدات أمنية غير تقليدية (المحاصصة الطائفية، وصعود النفوذ الإيراني) لم يكن النظام العربي - في لحظة كان فيها أصلًا ضعيفًا - مؤهلًا لاستيعابها.

عكست مبادرتا الشراكة مع الشرق الأوسط (2002) والشرق الأوسط الكبير (2004) محاولة أمريكية لفرض إصلاح مرتبط بأولويات المصلحة القومية الأمريكية أكثر من ارتباطه بأولويات داخلية عربية، وهو ما فسّر جانبًا من الانقسام العربي حيال هذه المشروعات بين مؤيد ومعارض.

أفرزت المرحلة اللاحقة لعام 2006 استقطابًا حادًا بين معسكزي «المعتدلين» و«الممانعين» ذي أبعاد مذهبية بالإضافة إلى القومية، كما أفرزت نمطًا جديدًا في توزيع النفوذ الإقليمي يتيح لدول صغيرة الحجم تقليديًا أن تتحول إلى فاعل إقليمي مؤثر عبر أدوات القوة الناعمة، بما يخالف معايير القوة التقليدية (المساحة والسكان والقدرات العسكرية).

تعاني جامعة الدول العربية من أزمة بنيوية لا إدارية، مردّها غياب الإرادة السياسية الموحدة وجمود الميثاق المنظم لها وعجز الدول الأعضاء عن تعديله رغم تكرار المطالبات (كتدوير منصب الأمين العام)، في وقت تتجه فيه بعض الدول الأعضاء للاستقواء بأطراف إقليمية خارج الجامعة (إيران وتركيا) لمواجهة تحديات أمنها، وهو ما يُضعف قدرة الجامعة على توحيد الموقف العربي.

يواجه النظام الإقليمي العربي مسارين متنافسين مستقبلاً: إما استعادة دوره التاريخي عبر إصلاح ذاتي حقيقي، وإما الذوبان تدريجيًا ضمن نظام إقليمي أوسع («شرق أوسطي») تتقاسم صياغته أطراف غير عربية، وهو احتمال يجد سندًا في تصاعد المشروعات الإقليمية الإيرانية والتركية والإسرائيلية المتنافسة على ملء الفراغ الذي خلفه ضعف النظام العربي.

وبناءً على ما تقدّم، تدعم القراءة الوصفية والتحليلية الفرضية الرئيسة للدراسة؛ إذ تربط بين اختلال شروط التماسك، وبخاصة تصاعد التغلغل الخارجي واختلال توازن القوة الداخلي، وبين ضعف أداء النظام الإقليمي العربي ومؤسسته الجامعة. كما تبرز فائدة التمييز بين النظام والمنتظم، وأهمية التغلغل الخارجي في تفسير هذا الضعف. ومع ذلك، تظل هذه النتائج استنتاجات تفسيرية تحتاج إلى اختبارات تطبيقية ومؤشرات قابلة للقياس قبل الجزم بحجم أثر كل عامل أو بطبيعة العلاقة السببية بين العوامل.

ثانيًا: المقترحات

أ. على المستوى الأكاديمي البحثي

إجراء دراسات تطبيقية كمية تُخضع الأبعاد التحليلية الأربعة لكانتوري وشبيغل (كانتوري وشبيغل 1970)

للمقياس المنهجي على حالة النظام العربي عبر مراحل زمنية متعاقبة، بما يتيح رصد تطور درجة تماسكه إحصائياً لا وصفيًا فحسب.

توسيع التحليل التطبيقي لتداعيات ثورات الربيع العربي بعد عام 2011 واتفاقيات التطبيع «أبراهام» بعد عام 2020 على النظام الإقليمي العربي، بما يتجاوز الإشارات اللاحقة لعام 2006 الواردة في هذه الدراسة، ويتيح معالجة أكثر تفصيلاً للتحويلات حتى عام 2022.

إجراء دراسة مقارنة بين تجربة جامعة الدول العربية وتجارب تكامل إقليمي أخرى (الاتحاد الأفريقي، رابطة آسيان) لاستخلاص دروس قابلة للتوظيف في أي مسار إصلاح عربي مستقبلي.

ب. على المستوى العملي والسياسي

تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بما يتيح اتخاذ قرارات ملزمة بالأغلبية في مسائل فنية وتقنية محددة، بدلاً من اشتراط الإجماع الكامل الذي عطل عمل الجامعة تاريخياً.

تبني مبدأ تدوير منصب الأمين العام للجامعة بين الدول الأعضاء بصورة مؤسسية منتظمة (موقع الجزيرة نت ٢٠٢٢)، بما يعزز الحياد المتصور للمنصب ويخفف من مركزية الدور المصري التاريخي فيه.

تعميق التكامل الاقتصادي العربي البيني بوصفه أداة موضوعية لخفض هامش التغلغل الخارجي، بدلاً من الاكتفاء بإعلانات التضامن السياسي غير الملزمة.

استحداث آلية دائمة داخل الجامعة لتسوية النزاعات العربية البينية ومعالجة أزمات المشاركة والعضوية، مع التمييز بين النزاعات بين الدول الأعضاء، كما في الأزمة القطرية الخليجية، وبين حالات تعليق المشاركة، كما في الحالة السورية ضمن الفترة التي تتناولها الدراسة.

العمل على بلورة موقف أمني عربي جماعي يقلل من ميل بعض الدول الأعضاء إلى الاستقواء الفردي بأطراف إقليمية خارج الجامعة، بوصف ذلك شرطاً أولياً لاستعادة الجامعة قدرتها على تمثيل مصالح أعضائها تمثيلاً موحداً.

وختاماً، فإن مستقبل النظام الإقليمي العربي لن يُحسم بمجرد إصلاحات شكلية في هيكل الجامعة أو نصوص ميثاقها، بل بمدى قدرة الدول الأعضاء على إعادة إنتاج الإرادة السياسية الجماعية التي قام عليها النظام أصلاً عام 1945، في مواجهة مشروعات إقليمية بديلة تتقدم بثبات لملء الفراغ الذي خلفه ضعفه المتراكم منذ مطلع الألفية الثالثة.

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

“يُصرِّح المؤلف/المؤلفون بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.”

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

“لم تحصل هذه الدراسة على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة، أو خاصة، أو غير ربحية.”

المراجع

1. توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
2. الكواكبي، عبد الرحمن، أم القرى، ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية، طبعة 3، دار الرائد العربي، بيروت، 1983.
3. مطر، جميل، وهلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 7، بيروت 2001.
4. موقع الجزيرة نت (2022). «إصلاح الجامعة العربية في قمة الجزائر: ما الذي يمكن تغييره؟»، الجزيرة نت، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022.
5. الأزمة القطرية الخليجية 2017-2021: قطع السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر في 5 حزيران/يونيو 2017، وانتهاء الأزمة في قمة العُلا كانون الثاني/يناير 2021.
6. Russett, Bruce M., International Regions and the International System: A Study in Political Ecology, Chicago: Rand McNally & Co., 1967.
7. Thompson, William R., "The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory," International Studies Quarterly, Vol. 17, No. 1 (March 1973).
8. Cantori, Louis J. and Spiegel, Steven L., The International Politics of Regions: A Comparative Approach, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970.
9. Mitrany, David, A Working Peace System, Chicago: Quadrangle Books, 1966 (ed. originally published 1943).
10. Haas, Ernst B., The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957, Stanford: Stanford University Press, 1958.
11. Cantori, Louis J. and Spiegel, Steven L., "The Analysis of Regional International Politics: The Integration versus the Empirical Systems Approach," International Organization, Vol. 27, No. 4 (Autumn 1973).
12. U.S. Department of State, Office of the Spokesman, "U.S.-Middle East Partnership Initiative," Fact Sheet, Washington, D.C., 12 December 2002; Sharp, Jeremy M., "The Middle East Partnership Initiative: An Overview," CRS Report for Congress, RS21457, Congressional Research Service, updated 8 February 2005.
13. United Nations Security Council, Resolution 1483 (2003), S/RES/1483, adopted 22 May 2003.
14. G8, "Partnership for Progress and a Common Future with the Region of the Broader Middle East and North Africa," Sea Island Summit, Georgia, U.S.A., 9 June 2004.

15. United Nations Development Programme (UNDP), Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations, New York: UNDP, 2002; and Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society, New York: UNDP, 2003.
16. Kessler, Glenn, "Rice Calls Crisis 'Birth Pangs of a New Middle East'," The Washington Post, 22 July 2006.
17. United Nations Security Council, Resolution 1559 (2004), S/RES/1559, adopted 2 September 2004.
18. Council of the European Union, "Brexit: the UK's withdrawal from the EU," consilium.europa.eu (تاريخ الإخطار 29 آذار/مارس 2017، وتاريخ الانسحاب الفعلي 31 كانون الثاني/يناير 2020).
19. United Nations, Charter of the United Nations, San Francisco, 26 June 1945 (دخل حيز النفاذ) 24 تشرين الأول/أكتوبر (1945)؛ وحُلَّت عصبة الأمم رسميًا في نيسان/أبريل 1946.

References (Romanized)

1. Tawfīq, Sa'd Ḥaqqī. (1999). Mabādī' al-'alāqāt al-duwaliyyah [Principles of international relations]. 'Ammān: Dār Wā'il lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
2. Al-Kawākibī, 'Abd al-Raḥmān. (1983). Umm al-qurā: ḍabṭ mufāwaḍāt wa-muqarrarāt mu'tamar al-naḥḍah al-islāmiyyah [Umm al-Qura: Record of the deliberations and resolutions of the Islamic Renaissance Conference] (3rd ed.). Bayrūt: Dār al-Rā'id al-'Arabī.
3. Maṭar, Jamīl, and Hilāl, 'Alī al-Dīn. (2001). Al-niẓām al-iqlīmī al-'Arabī: dirāsah fī al-'alāqāt al-siyāsiyyah al-'Arabiyyah [The Arab regional system: A study of Arab political relations] (7th ed.). Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabiyyah.
4. Al-Jazīrah Net. (2022, October 30). Iṣlāḥ al-jāmi'ah al-'Arabiyyah fī qimmat al-Jazā'ir: mā alladhī yumkin taghyīruhu? [Reforming the Arab League at the Algiers Summit: What can be changed?].
5. Al-azmah al-Qaṭariyyah al-Khalījīyyah 2017–2021 [The Qatar–Gulf crisis, 2017–2021]. Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Bahrain, and Egypt severed relations with Qatar on 5 June 2017; the crisis ended at the Al-'Ulā Summit in January 2021. [Descriptive entry in the original bibliography; a complete source citation has not been provided.]